النظام الاقتصادي الرأسمالي _ الإخفاقات والأزمات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية

الباحث: د. فائق جمعة حمزة العبيدي
الرتبة الأكاديمية: أستاذ مشارك
التخـصص:اقتصاد
الكليـــة: الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم الاقتصاد
جامعة الزرقاء/ الاردن

ملخص البحث

لا بد أن نشير أولا أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قام على مخلفات النظام الإقطاعي حيث أن العوامل التي ساهمت في القضاء على النظام الإقطاعي هي نفسها التي ساهمت في إيجاد و ولادة النظام الرأسمالي.

لذلك وبسبب التطور الذي حصل في منظومة النظام السياسي في الدول المتقدمة اليوم سواء كانت الولايا ت المتحدة الأمريكية أو دول أوربا والتي تحمل اسم النظام السياسي الديمقراطي قد أدى إلى حصول فجوة كبيرة بين النظامين السياسي الديمقراطي والاقتصادي الرأسمالي وان هذه الفجوة قد أدت إلى إحداث خلل وعدم انسجام في تطبيق مفاهيم كل من النظامين السياسي والاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي لذلك نرى اليوم بان العلاقات الاقتصادية الدولية لما تسمى بدول الشمال إزاء دول الجنوب هي علاقات اقتصادية غير متوازنة وغير متكافئة وتهدف إلى تحقيق مصالح دول الشمال ليس إلا .

لو تفحصنا وبنظرة سريعة وثاقبة لوجدنا بأنه لايمكن أن يكون النظام الاقتصادي في اتجاه والنظام السياسي يتحرك باتجاه أخر لذلك نرى أن هناك إرباكا واضحا بين النظامين السياسي الديمقراطي الذي يرفع شعارات الديمقراطية والعدالة والحرية والنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات شعارها الاحتكار وهدفها الوحيد السيطرة والاستحواذ على مقدرات الدول لاسيما النامية منها وبالتالي انعكاسها الشديد على اقتصاديات الدول النامية .

Research Summary

We must first point out that the capitalist economic system was based on the feudal system where the remnants of Olney factors that contributed to the elimination of the feudal system is the same as that contributed to the creation and the birth of the capitalist system.

Therefore, and because of the development that took place in the political system in the developed world today, whether Allays v United American or European countries, which carry a democratic political system name has led to get a big gap between the democratic political and economic systems of the capitalist and that this gap has led to an imbalance and disharmony in the application of the concepts of both the political and economic systems in the global economy so we see today that the international economic relations, the so-called countries of the North over the South countries are unbalanced and unequal economic relations and aims to achieve the interests of the countries of the north not only.

If we examine the quick overview and insight, we will find that he can not be the economic system in the direction of the political system moves off so we see that there is confusion evident between democratic political systems which raises the slogans of democracy, justice and freedom of the capitalist economic system driven by multinational companies motto monopoly sole purpose of control and acquisition capabilities, particularly developing countries, including severe and thus impacts on the economies of developing countries.

مشكلة البحث:

بالنظر للازمات المتكررة التي مر بها الاقتصاد العالمي بفعل قيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1-ماهي جوانب الخلل في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي أدت إلى ظهور الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة؟

2-ما مدى العلاقة بين المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وأهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي ؟

3-ماهي الدوافع الحقيقة للنظام الاقتصادي الرأسمالي في دعم وتبني مفاهيم العولمة والخصخصة والحرية الاقتصادية ؟

4-ما هي أمكانية نجاح الدول النامية في التخلص من التبعية الدولية للاقتصاد الرأسمالي ؟

فرضية البحث:

وفي ضوء تحديد المشكلة البحثية يمكن صياغة فرضية البحث التالية:

هناك علاقة بين تركيبة وطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقود الاقتصاد العالمي وظهور الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال التأثير الواضح للاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي والمنعكسة على طبيعة ومسار الاقتصاد الدولي بكل مفاصله المالية والاقتصادية متجسدة بالأزمات ذات العلاقة والتي تؤدي إلى تكوين مجتمعات طبقية بالإضافة إلى تفاقم ظواهر التخلف والفقر في الكثير من دول العالم لاسيما النامية منها بفعل عدم العدالة في توزيع الدخل والعجز الكبير في ميزان المدفوعات والموازين التجارية والتي كانت أيضا احد أسبابها التطبيقات غير المتوازنة التي أفرزتها المنظمات الاقتصادية الدولية لاسيما منظمة التجارة العالمية ومارافقها من ظواهر العولمة الاقتصادية والمالية والتي تنسجم مع سياسات الدول الصناعية المتقدمة.

أهداف البحث:

1-إظهار جوانب الإخفاق والخلل التي حصلت في مسيرة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ نشأته ولغاية الأزمة المالية الأخيرة .

2- الوقوف على جوانب الخلل في النظام الاقتصادي الرأسمالي

3_ولكونه هو الاقتصاد الذي يقود حركة الاقتصاد العالمي اليوم فلابد من أن نعي تأثيراته السلبية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية باعتبار أن المثلث الدولي من المنظمات الاقتصادية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هي التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات دول العالم ومنها الدول النامية شئنا أم أبينا .

4_ضرورة إيجاد حلول قدر الإمكان للوضع الاقتصادي في الدول النامية ولاسيما الدول العربية من خلال تفعيل المنظمات الإقليمية ذات العلاقة .

منهجية أو أسلوب البحث:

في الغالب وفي مثل هكذا بحوث لابد من استخدام التحليل الوصفي للظاهرة قيد البحث وتوضيح انعكاساتها السلبية على الواقع وبالتالي فان الباحث نظر إلى زاوية التحليل الاستقرائي للظاهرة وتبيان مدلولاتها المختلفة عل الواقع الاقتصادي الدولي وكذلك على واقع الدول

النامية ومدى قوة الارتباط بينهما من حيث إظهار مساسه بنتائج سلوك النظام الاقتصادي الرأسمالي المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والمالية والتي تعتبر نتائج واقعية وملموسة بحكم تأثيرها على سلوك الفرد والمجتمع على حد سواء .

المبحث الأول: بعض المفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد الرأسمالي:

أولاً : مفهوم العلاقة بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام السياسي في الدول المتقدمة الرأسمالية.

يمكن القول بان الخلل في النظام الاقتصادي في دول أمريكا وأوروبا أو ما يسمى بالدول المتقدمة هو إنه نظاماً لا ينسجم مع مفهوم النظام السياسي الديمقراطي ولم يمنح الرأسماليون لنظامهم الاقتصادي الفرصة للحاق والتحول من المرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الديمقراطية ونعني بالاقتصاد الديمقراطي هو ان يكون منطلقاً ومنسجماً في نفس الوقت مع توجهات المؤسسات التشريعية والتنفيذية التابعة للنظام السياسي الديمقراطي وهذا يعني إن هناك تخلف في مسيرة وتحول الاقتصاد عن عجلة السياسة. وكما هو معلوم إن النظام السياسي في هذه الدول المتقدمة وكما هو موصوف عندهم إنه نظاماً ديمقراطياً ولو تفحصنا وبنظرة سريعة وثاقبة لوجدنا بأنه لا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي في جهة والنظام السياسي يتحرك في جهة أو اتجاه آخر ومثال ذلك أن النظام الإسلامي (اقتصاد وسياسة) كذلك لو لم نذهب بعيداً فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي كان يرتبط بالنظام السياسي الاشتراكي وهذه حقيقة وقد لا ينطبق هذا القول على التحليل السابق لطبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي إلا إذا كان القطاعان متطابقين وهذه النتيجة قد تكون هي الأصدق في التحليل لأن ممارسات النظام الرأسمالي الاقتصادي والسياسي ينطلقان من نفس رحم الرأسمالية المريض والذي أنجب للعالم نظاماً مشوهاً من خلال ما أظهره هذا النظام خلال مسيرة تطبيقه لنظريته الاقتصادية لذلك يمكن القول بأن النظام الرأسمالي يعاني من تشوهات هيكلية خلقية يصعب تجاوز نتائجها إلا إذا تغيرت خلاياه الجذعية جذرياً ويمكن أن يحدث ذلك إذا وضعت مؤسساته السياسية والاقتصادية عملياً خططها في خدمة الإنسان وليس لإفقار الإنسان الآخر وصار الإنسان أينما يكون هو الهدف وليس الربح والفائدة والاستحواذ على موارد الغير هي الأهداف وبالتالي فهو يفعل عكس ما يقول ويخطط بعكس ما يعلن من مفاهيم إنسانية وديمقراطية.

ان كل الأدبيات الاقتصادية التي تتحدث عن فلسفة وتطور النظام الاقتصادي العالمي إنما تتحدث عن النظام الرأسمالي وكأنه النظام الاقتصادي الوحيد في العالم والذي لا يمكن أن يكون إلا نظاماً خالياً من أي عيب يصيبه فقد بقي الاقتصاديون الأوائل أمثال سمث وكينز وفريدمان وغيرهم ممن تحدث عن نظريات أو فلسفات النمو الاقتصادي أمثال هارود ودومار وغيرهم كثيرون ومارشال وستيورات مل وآخرين كانوا متقدمين في مفهومهم الاقتصادي عن النظام السياسي الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين وبفعل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي حدثت في العالم بسبب الثورة الصناعية التي خلقت قاعدة اقتصادية عريضة في العالم وقد تكون هي أحد الأدوات الرئيسية نكاد نصيب ان نقل أن أحد الأسباب الرئيسية في خلق الظروف التي أدت الى الحرب العالمية الأولى والتي استدعت استنفار كل الطاقات المتاحة عند الدول ذات النهج الاستعماري في حينه والتي أرادت أن تستحوذ على مقدرات الدول الأخرى التي كانت الدول النامية أحد أهدافها وبذلك برزت ظاهرة الاستعمار المباشر وبدأت الدول الكبيرة في حينه بالتخطيط أو الاستحواذ على موارد الدول الأخرى الأصغر أو الأضعف إلا أنها واجهت الكثير من الصعوبات مما جعلها تغير من تفكيرها السياسي وذلك بانتهاج أسلوب جديد ألا وهو أسلوب السيطرة الاقتصادية من

خلال ما عرف في حينه بالإنتاج الواسع عبر الاستحواذ على المواد الأولية والثروات الطبيعية للدول الضعيفة ثم تصنيعها وتصديرها مرة أخرى كسلع استهلاكية إلى تلك الدول التي تفتقر إلى الماكنة الصناعية التي امتلكتها الدول الغربية بفعل الثورة الصناعية التي مر ذكرها، وفي خضم هذا الصراع غير المتوازن فإن هذه الدول الصناعية قامت بوضع البدائل الممكنة للسيطرة على مقدرات شعوب هذه الدول وبكل ما تستطيع وأن أحد هذه البدائل هو في حالة فشل أسلوب السيطرة الاقتصادية عبر إغراق أسواق هذه الدول بالبضائع والمنتجات وجعلها بلدان مستهلكة فقد يكون هناك سبيل يوماً ما لهذه الدول النامية من أن تساعد نفسها من خلال سيطرتها على ثرواتها النفطية مثلاً أو أية ثروات طبيعية تمتلكها وبالتي تفلت من زمام السيطرة لتكون قوة مناهضة للدول المتقدمة كما هو حاصل الآن في الصين ومن قبل دول جنوب شرق آسيا التي سميت بالنمور الآسيوية الصناعية وعليه لا بد من ان تسلك هذه الدول المتطورة الصناعياً سلوكاً سياسياً موازياً للسلوك الاقتصادي وبذلك بدأت بتطوير نظامها السياسي بحيث تحول هذا النظام من نظام استعماري متخبط وهذا ما بدأت تعتقده شعوب دول العالم الثالث عندما باشروا بالتحرير من خلال قيامهم بالثورات في بلدان متعددة ضد المستعمرين الأجانب كذلك المطالبة بالاستقلال عن هذه الأنظمة الخارجية وحتى عن الأنظمة الداخلية التي اعتبرتها بعض الشعوب أنظمة فاسدة وتابعة جاء بها الاستعمار لغرض السيطرة والاستحواذ على مقدراتها ، لذا فقد بدأت الأنظمة الاستعمارية بالتحول إلى أنظمة سياسية أكثر تحضراً لتكن مقبولة في نظر شعوب العالم الثالث وبذلك بدأت تتحول إلى النظام السياسي الديمقراطي ، إلا ان الخلل الذي حصل بعد ذلك هو أن هذا النظام السياسي الجديد أخذ يسير بخطوات سريعة وحثيثة وذلك لغرض التوسع في نشر أفكاره السياسية باعتبارها أفكار سياسية متطورة وأخذت تدق على وتر الفرق ما بينها وبين الأنظمة الشمولية التي أسمتها بالدكتاتورية كلما أرادت ذلك وأينما أرادت ولكنها تناست بأنها قد تركت ورائها وبمسافات بعيدة نظاماً اقتصادياً كان ولايزال مرتبطاً بمرحلة النظام السياسي القديم الذي بنى على فكرة استخدام الاقتصاد كأداة للسيطرة على مقدرات شعوب العالم الأضعف من خلال نهب ثرواتهم وبشتى الطرق لذا فإن الخلل في النظام الاقتصادي العالمي اليوم يتمثل بالفجوة ما بين النظامين الاقتصادي والسياسي حيث وكما هو معلوم أن النظام السياسي الجديد يتمثل بصفته الأساسية ألا وهي الديمقراطية والتي يمكن أن تتمثل بثلاث ركائز أساسية هي (الحرية – صناديق الاقتراع – المؤسسات التشريعية والتنفيذية) أما الحرية فإنها تتمثل بكل جوانب الحياة الإنسانية فهي حرية العيش وحرية العمل وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التحرك وحرية الحياة الخاصة وفي نفس الوقت فإن هذه الحريات يجب أن لا تكون معقدة أو مقيدة ولكن يجب أن تكون منظمة ومخططة أي لا تخرج عن إطارها الصحيح والمتمثل بنتاج الفائدة والربح المتحقق من خلالها معنوياً ومادياً للفرد والمجتمع وبذلك يكون الإطار الصحيح لهذه الحرية هو الوطن والفرد والمجتمع بما لا يؤثر أي منهم سلبا على الآخر ، وبذلك تكون الحرية هي السبيل أو الطريق لإمكانية تحول الفرد في سلوكه وتفكيره إلى المرحلة الأنضج وهي مرحلة اختيار من يقوده أو يدير شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويحقق له كل ما يهدف إليه في العيش بكرامه ودون أي ضغوط ومن أية جهة وبذلك يتحقق الركن الأول من أركان الديمقراطية كي يأخذ بيد هذا الإنسان إلى الركن الثاني ألا وهو صناديق الاقتراع أو الانتخاب والتي تكون هي المرحلة التي يقال عنها بأنها الإطار الموضوعي والواقعي لمفهوم ومعنى الديمقراطية والذي يعبر فيه الإنسان عن اختياراته في طبيعة ونوع الحكم

الذي يرغب والحاكم الذي يريد وبالتالي فهذه الصناديق هي التعبير الحقيقي عن مفهوم الحرية الذي جاء في الركن الأول من أركان العملية الديمقراطية.

أما الركن الثالث : والأهم من كل ذلك فهو المؤسسات التشريعية والتنفيذية والتي هي نتاج للركنين اللذين مر ذكرهما، فهي المؤسسات التي تقوم بتجسيد مداخل ومخارج مفهوم حرية الفرد من حيث حقوقه وواجباته بالإضافة إلى أنها تمثل المنافذ الأصولية والنظامية في تحقيق حاجاته ورغباته وبالتالي شعوره بأنه مواطن له حق وعليه واجبات وله كيان مؤثر في مجتمعه من خلال كافة المؤسسات لاسيما التنفيذية منها والتي من خلالها يستطيع تحقيق رغباته وحاجاته كي يعيش حراً كريماً في بلده.

بعد استعراضنا لهذه المفاهيم البسيطة التي تنم عن فلسفة سياسية واقتصادية لابد منها، نستطيع أن نقول بأن هذا المفهوم الديمقراطي الذي وصل إليه النظام السياسي الغربي لا ينطبق والمفاهيم الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول ، فكيف ولماذا؟

1- ان مفهوم الديمقراطية كما تم ذكره ومن خلال مؤسساته التشريعية والتنفيذية وكما هو معلوم يحمل وظيفة إدارية أساسية مهمة جداً ألا وهي الرقابة والتوجيه وهذه الصفة الوظيفية وبكل تأكيد ومن خلال المراحل التاريخية للنظام الاقتصادي الرأسمالي فإنها هي الحلقة المفقودة والتي أدت ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي وحتى عام 2008م وما يزال إلى الأزمات الاقتصادية التي مر بها هذا النظام والتي انعكست بالتالي على النظام الاقتصادي العالمي بشكل كامل ومنها اقتصاديات الدول النامية.

2- حيث أن النظام الاقتصادي مثل ما ذكرنا لم يتماشى مع التطور السريع الذي حصل في النظام السياسي الديمقراطي حيث أن المؤسسات التشريعية بشكل خاص غير مفعلة بما ينسجم والواقع الاقتصادي الرأسمالي وكما هو معلوم فإن السلطة التشريعية هي سلطة رقابية لم تأخذ دورها بشكل فاعل وصحيح قبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة والتي بدأت بوادرها في منتصف عام 2007 ، وهذا يتناقض مع جوهر النظام الرأسمالي الاقتصادي الذي يرتكز على الحرية الاقتصادية المفرطة غير المنظمة وهذا ما جعل النظام السياسي في الدول المتقدمة وكذلك تحكم الاقتصاديين الرأسماليين أصحاب الشركات المتعددة الجنسية والذين يسيطرون على مفاصل الاقتصاد الرأسمالي في الدول المتطورة هم الذين يستخدمون صناديق الانتخابات لصالحهم، وبما يحلو لهم وليس الأفراد كما يعتقد الكثيرون وهم الذين يعينون أصحاب القرار السياسي ويؤطروهم بما يخدم مصالحهم ومصالح مؤسساتهم وشركاتهم العملاقة وبذلك فإن ما يسمى بالنظام الديمقراطي السياسي أصبح وسيلة من الوسائل أو أداة من الأدوات المتطورة بيد هذه الشركات المتعددة الجنسيات لاستخدامها ضد الدول النامية ولمصالحهم ولاسيما تلك التي تمتلك الثروات الهائلة سواء موارد طبيعية أو إمكانات مالية كبيرة وما يحصل للدول النامية ولاسيما العربية منها في الوقت الحاضر هو خير دليل على ما نقول.

3- ومن الواضح أن الاقتصاد يجب أن يسير بخط موازي مع السياسة كي تستطيع المؤسسات الديمقراطية (التشريعية) من أن تكون الحاضنة الصحيحة والحقيقية للاقتصاد أو لحركة الاقتصاد وبعكسه فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يمكن أن يتماشى مع النظام السياسي الديمقراطي إلا إذا تحول إلى نظام اقتصادي ديمقراطي هو الأخر بكل أركانه حتى لا يكون النظام السياسي أداة بيد النظام الاقتصادي أو الأصح بيد إخطبوط رجال الشركات الاقتصادية الكبرى وبالتالي فكل كلام عن نظام ديمقراطي سياسي سيكون لا قيمة واقعية له.

وما يؤكد ذلك فإنه وكما سبق القول النظام الاقتصادي الإسلامي نابع من نظام سياسي إسلامي أي أن هناك انسجاماً وتطابقاً ما بين أخلاق ومفاهيم المتصدين في النظام الإسلامي وفي كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتشريعية وفي كل مجالات إدارة الدولة والمجتمع. وكذلك فإن النظام الاقتصادي الاشتراكي نابعاً من نظام سياسي اشتراكي وعليه فإن الخلل في كل مسيرة الاقتصاد العالمي ينبع من عدم التجانس بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام السياسي الديمقراطي المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المتطورة صناعياً وهذا الخلل يتجسد في ما يمكن أن يسمى (بالاسترجاع الاقتصادي) والذي يحصل بسبب انتفاخ في حوصلة النظام السياسي الديمقراطي.

حيث أن النظام السياسي لا يستطيع احتضان النظام الاقتصادي المتضخم والذي يكون أكبر بكثير من ذلك النظام السياسي وهذا ما يؤدي إلى حصول الاختناقات والأزمات وبذلك يدفع النظام السياسي قواه إلى الخارج لحل مثل هذه الأزمات وهذا يعكس ما حصل وما كان متوقع من رؤساء النظام الرأسمالي أي النظام الاقتصادي الرأسمالي المسيطر على النظام السياسي الديمقراطي في احتلال بعض الدول ومنها العراق وأفغانستان وكذلك السيطرة على الموارد النفطية ولو بشكل غير مباشر في دول الخليج العربي وهذا ما يؤكد عودة النظام السياسي (الديمقراطي) إلى المربع الأول ألا وهو الاستعمار المباشر الذي ساد منذ العشرينات من القرن الماضي وحتى نهاية الأربعينيات حيث انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس المنظمات الدولية ومنها هيئة الأمم المتحدة التي وضعت أسس التعامل ما بين دول العالم المختلفة.

لقد قال تشرشل عن الرأسمالية والديمقراطية الغربية مقولته الشهيرة : (الرأسمالية هي أسوء نظام معروف فبنهاية القرن العشرين لن تجد تقريباً شخص يعتقد بوجود بديل آخر لنظام السوق الاقتصادية وكل ما هناك هو أن نأمل فقط في تخفيف الصدمة على الناس من جراء هذا النظام الاقتصادي).

ان واضعي النظام الاقتصادي الرأسمالي يعترفون بما يسمى (لا أخلاقية السوق) حيث تكمن وحشية الرأسمالية في التعامل مع العمال كسلعة أو بضاعة ولكننا نعلم أن هناك اختلاف كبير على النطاق الإنساني فالتاجر يمكنه بيع أكثر من سلعة مثلاً بينما العامل لديه مهنة أو وظيفة واحدة وهي ليست مصدر رزقه فقط وإنما هي التي تمنحه أحياناً الإحساس بكيانه لذلك وكما أن السلعة غير المباعة تكون مصدر إزعاج للتاجر فإن البطالة كذلك تشكل مأساة بالنسبة للعامل وبالتالي فإن من أسوأ عيوب النظام الرأسمالي أنه يتعامل مع الناس كأشياء جامدة ليس إلا، في الوقت الذي يتحدث بنظامه السياسي عن قيمة الفرد وحريته وسعادته منطلقاً من مفاهيم ديمقراطية كما يدعي.

ثانياً : الأزمات الاقتصادية ولماذا تحصل :

ان النظام الاقتصادي العالمي شهد في الثلاثين سنة الماضية توسع كبير جداً في الأسواق (بسبب ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة المتمثلة بظهور التكنولوجيا المتطورة والتي ساهمت في زيادة الانتاج بشكل كبير جداً ومتنوع أيضاً) دون أن يتوسع معها وبشكل متوازي الإطار المؤسسي الذي يحكمها حيث تزايدت كمية حركة رؤوس الأموال خاصة في الشركات متعددة الجنسيات بشكل غير مسبوق لم يشهده العالم كما حدث الشيء نفسه في حركة السلع والخدمات ولعل سائل يسأل أليس هناك مؤسسات عالمية مسؤولة عن النظام الاقتصادي العالمي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية؟

نعم ، ولكن هذه المؤسسات أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية لأسباب تتعلق بظروف الحرب وليس لأغراض تنظيم حركة السوق الدولية.

المتتبع لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي يجد أن الأزمات التي تحصل في الاقتصاد العالمي تنشأ أولاً في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقود الاقتصاد العالمي لاسيما في العشرين سنة السابقة ون اقتصادات الدول المتقدمة بالذات وإن كافة الأزمات أسبابها هي ليست مالية كما يبدو وذلك عند أول مرحلة لظهور الأزمة وإنما هي ترتبط بجذور هيكلية تصل الى عمق النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

ان اقتصاد أي دولة على المستوى القومي يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية:

1. كمية النقود المتمثلة بالوحدات المالية (المصارف المختلفة في البلد).
2. السوق المتمثل بالمنتجين والمستهلكين.
3. الحكومة ودورها في إحداث الموازنة إذا ما اختلف بين كمية النقود والناتج الحقيقي في السوق (أي دور الحكومة في المراقبة والمتابعة) وبناءً على ما تم ذكره فإن أي خلل يحدث في أحد الأركان الثلاثة قد يؤدي إلى خلل كبير في مجمل حركة الاقتصاد في بلد ما ونفس الشيء ينطبق على الاقتصاد الدولي أو العالمي فإذا حصل أي خلل في اقتصاد دولة ما لاسيما إذا كانت دولة قائدة للنظام الاقتصادي العالمي حيث سيكون تأثير ذلك كبير في المحيط الاقتصاد الدولي لذلك فإذا ما تأثرت أوضاعها الاقتصادية فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث تأثيرات في الدول الأخرى لاسيما ذات الاقتصادات المفتوحة بشكل كبير ولهذا فإنه عندما حصلت أزمة مالية في الاقتصاد الأمريكي عام 1929 تحولت إلى أزمة اقتصادية كبيرة وسبب ذلك في ركود اقتصادي في أمريكا ودول أوروبا المرتبطة اقتصاداتها من حيث العلاقات الاقتصادية القوية مع الاقتصاد الأمريكي، و ما حصل في الأزمة الأخيرة التي بدأت منذ نهاية عام2007 وبدايات عام 2008 تم تفسيرها على أن أسبابها مالية أدت وبسرعة إلى تداعيات مالية واقتصادية أيضاً في كثير من دول العالم، وعطفاً على ذلك فإن التغير الذي حصل في الدخل القومي الحقيقي الأمريكي نتيجة التغير في الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل والذي أصبح صفة المستهلك الأمريكي الغالبة على سلوكه الانفاقي مما جعله ليس فقط يستهلك أكثر مما ينتج إنما أنساه أيضاً أن الادخار هو أحد مقومات الاستثمار والذي يقوم بدور توازني ما بين فعاليات الاقتصاد المختلف أي أنه عنصر نشيط لأي اقتصاد كان هو أحد الأسباب الرئيسية والحقيقية وراء ما حصل في الاقتصاد الأمريكي والذي أدى الى حصول أزمة مالية سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية انعكست سلبياتها على جميع اقتصاديات الدول بفعل الارتباطات والعلاقات الاقتصادية والتي فرض جزء منها قسراً على الكثير من الدول تحت مسميات العولمة ومنظمة التجارة العالمية ومساعدات صندوق النقد الدولي أو برامج البنك الدولي وهكذا لذا صارت الدول تعيش تحت وطأة الشروط وأما المعلن فهي الحرية في التجارة وفي رسم العلاقات الاقتصادية الدولية لأي دولة، لذلك يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية التي حصلت في النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن اعتبارها نتاج للفكر الرأسمالي الذي لم يأخذ مداه في التطور قياساً بتطور الجوانب السياسية والتقنية وغيرها وذلك يمكن ملاحظته من خلال دراسة وتتبع مسار النظام الاقتصادي الرأسمالي على مدى أكثر من 400 عام فإن أبرز الأزمات التي ضربت العالم الاقتصادي الرأسمالي ومنه إلى الاقتصاد العالمي هي أزمة (1929 – 1933) والمعروفة بأزمة الركود العالمي والأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) التي ظهرت بشكل واضح في بداية 2008 بالرغم من أنها بدأت فعلاً في عام 2007. (منتدى الفكر العربي، 2012).

المبحث الثاني: اهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي:

قبل التعرض إلى خصائص النظام الاقتصادي العالمي لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح الاقتصاد الدولي يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وبذلك توسعت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي والذي يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل وفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديداً منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة كما أن النظام الاقتصادي العالمي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات وتحددت مكوناته بوضوح مع بداية التسعينات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدولية والعالمية والشركات والتكتلات الاقتصادية العالمية وأهمها ظاهرة العولمة التي حددت الفاصل ما بين مفهوم الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي حيث أعطيت للاقتصاد صفة العالمية من خلال مفهوم العولمة والتي شملت العولمة الاقتصادية والمالية ومن ثم تم تعميم هذا المصطلح ليشمل المفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية أيضاً.

مما تقدم يمكن اعتبار خصائص النظام الاقتصادي العالمي ترتبط بالمفاهيم التي منحته هذه التسمية وهي مصطلحات عالمية حديثة وأهمها:

العولمة - التخاصية (الخصخصة)

أولاً : العولمة : ان بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين شهدت توجهات حثيثة نحو عولمة النظام الاقتصادي الدولي وان مفهوم العولمة اقتصادياً يستند إلى مفهوم العولمة المالية من جهة ومفهوم العولمة السلعية واللتان ترتبطان بما يسمى بمنظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تنظم حركة السلع والمال بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم حركة التجارة بين دول العالم المختلفة. وسوف نركز في بحثنا هذا على العولمة المالية لأننا نعتقد بأنها هي الأساس في الخلل الحاصل بين حركة رأس المال واتجاهاته المختلفة وحركة وطبيعة وحجم الإنتاج السلعي الحقيقي الذي هو أساس الأزمات المالية العالمية.
(الجميلي ، 2012 ص 67)، وأهم ما في العولمة الاقتصادية هي العولمة المالية.

العولمة المالية : وهي من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية والتي تتمثل بالتشابك أو الترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف دول العالم حيث تنامت العولمة المالية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين وقد بدأت بإجراءات التحرير المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل مع العمل على إزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال عبر تحرير رأس المال وهذا يعني انتقال رأس المال من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون العائد فيها منخفضاً إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد فيها مرتفعاً لتوفر الفرص الاستثمارية في ظل اتساع الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها مع بعضها البعض وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن فرص التشغيل وتنويع مصادر الدخل لذا دأبت أغلب الدول ولاسيما النامية منها إلى إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار فضلاً عن إصلاح هيكل القطاع المالي الذي يعتبر أحد أهم العوامل أو الدعائم الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية

بسبب دوره الفعال في تعبئة الموارد وتوسيع نطاق الادخارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الذي أصبح به العالم ساحة للتنافس في اجتذاب عناصر العولمة المالية وذلك بإيجاد بيئة استثمارية تستطيع جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات عن طريق صياغة قوانين وتشريعات ملائمة لذلك، ولكن يجب أن نعترف بأن ظاهرة العولمة المالية وبكل ما تعكسه من زيادة حركية في تناقل رؤوس الأموال وانتقالها من بلد إلى آخر تحمل بطياتها مخاطر عديدة قد تؤدي إلى أزمات مدمرة كتلك التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً وهي كذلك قد تجلب معها فوائد للاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات الدول لاسيما النامية بشكل خاص لأن نمو الدول النامية أصبح شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي ونموه ولكن هل سنرى حصول ذلك فعلاً بالنسبة للدول النامية أم أن العولمة المالية هي احدى وسائل أو أدوات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي تستخدم للاستحواذ على مقدرات الدول النامية؟ هذا ما سيتطرق له البحث في الصفحات القادمة.

إن العولمة المالية تجسدت مظاهرها بتحرك الاقتصاد العالمي من خلال مؤشرات البورصات العالمية التي أصبحت الوسط الذي تنتقل من خلاله رؤوس الأموال بين المستثمرين دون عوائق أو حواجز سواء داخل البلد الواحد أو بين البلدان المختلفة كما أن ظهور فوائض كبيرة لرؤس الأموال وأدوات مالية جديدة وتطور شبكات الاتصال والأساليب الحديثة في نقل المعلومات جميعها لها دور كبر في دفع المستثمرين لزيادة التعامل فيما بينهم وبما يحقق لهم مصالحهم من خلال إيجاد منافذ جديدة ومتنوعة للاستثمار.

وهنا لابد أن نستعرض أهم مزايا ومخاطر وعيوب العولمة المالية لكي نستيطع الوقوف على مدى ما ينعكس منها على اقتصاديات الدول النامية والذي هو جوهر الموضوع : (الجميلي ، 2012 ، ص 68 – 70).

مزايا العولمة المالية : سيتم استعراض مزايا العولمة على أساس ما تحققه العولمة المالية للدول النامية وكذلك للدول المتقدمة وهل ينطبق هذا حقاً مع سلوك العولمة الحقيقي؟

أ- بالنسبة للدول النامية:

1) تتيح العولمة المالية إمكانية وصول الدول النامية الى الأسواق المالية لغرض حصولها على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية المالية الناجمة عن عدم تمكن المدخرات عن تمويل الاستثمارا ت المحلية المطلوبة مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.
2) إبعاد الدول النامية قدر الامكان عن اعتمادها على القروض المصرفية التجارية وذلك لغرض تقليل حجم الديون الخارجية المترتبة على تلك القروض.
3) خلق بيئة مشجعة للقطاع الخاص من خلال إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي والحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال المحلية إلى خارج هذه البلدان ناهيك عن المساهمة في نقل التقنية المتطورة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية.

ب : بالنسبة للدول المتقدمة :

حيث تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى بإيجاد فرص استثمارية واسعة ذات ربحية أعلى بالنظر إلى فوائضها المتراكمة وتوفر ما تتيحه من تنويع ضمانات لأصحاب رؤوس الأموال ضد المخاطر وذلك عبر الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكم في الأسواق المختلفة.

بالرغم من وجود هذه المزايا التي تم التطرق لها سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة من خلال استخدام العولمة المالية إلاّ أنه من جانب آخر فإن العولمة المالية تنطوي على مخاطر عديدة من أهمها ما يلي :

1. حدوث أزمات مالية مكلفة في كثير من الأحيان.
2. التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية وبخاصة الاستثمارات قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية ومن أمثلة ذلك أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997.
3. التعرض لهجمات المضاربة كما حدث في الرهن العقاري عام 2007.
4. هروب الأموال الوطنية الى الخارج.
5. دخول الأموال القذرة الى البلد (غسيل الأموال).
6. إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

من خلال ما تقدم من مميزات ومخاطر يمكن أن ندرك بأن المميزات كانت تشير إلى حالة غاية في التنسيق والشفافية في التعامل المالي بين الأسواق المالية المختلفة للدول والتي تنعكس إيجابياً على الدول النامية في استخدام تلك الأدوات المالية الجديدة لأغراض التنمية وزيادة معدلات درجة النمو الاقتصادي فيها وهذا هو الهدف الحقيقي الذي تتمنى هذه الدول أن تحققه كي ينعكس على رفاهية وسعادة الفرد فيها وكما وجدنا بأن الدول المتقدمة هي الأخرى سوف تحصل على نصيبها من الربح من خلال استخدام الفوائض المالية المتراكمة لديها إلاّ أن الذي يحصل فعلاً في مسيرة الاقتصاد العالمي هو ظهور الأزمات المالية والاقتصادية ومنذ تسعينات القرن العشرين ولغاية الأزمة الأخيرة في 2007 وان ذلك يحصل بسبب :

1. عدم وجود الرقابة أو تدني الرقابة المالية على حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة
2. عدم وجود ثوابت تحدد حركة رؤوس الأموال
3. الحرية غير المقيدة لحركة رؤوس الأموال
4. الهدف من حركة رؤوس الأموال من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية وتحقيق أقصى الأرباح وليس المساهمة في تنمية اقتصادات الدول النامية أو مساعدتها في تضييق الفجوة بين امكاناتها المالية وحجم الاستثمارات المطلوبة.
5. المضاربة هي المحرك الأساسي لانتقال رؤوس الأموال الكبيرة والتي يمتلكها القلة من الرأسماليين والتي أدت إلى احداث خلل في حركة رؤوس الأموال مقابل حركة الإنتاج السلعي والخدمي.

في إطار العولمة المالية تعمل الاستثمارات الأجنبية لخدمة التجارة الخارجية بدافع تحقيق الربح الوفير والسريع. وتشير الاتجاهات الدولية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن هذه الاستثمارات اتجهت في الغالب إلى الدول الصناعية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان بنسبة تجاوزت 75% في المتوسط وان كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فقد اقتصر ذلك على عشر دول ناشئة أو صاعدة هي الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وتايلاند فهذه الدول تستحوذ على ما يقرب من 75% من مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية.

بالرجوع إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والتزايد المستمر للاستثمار في الحافظة المالية (FPI) على حساب القروض التجارية الأخرى الأمر الذي يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في هذين النوعين من الاستثمار لأنهما يخلقان فرصاً جديدة للتمويل والتشغيل دون اثقال كاهل تلك الدول بالمزيد من الديون الخارجية ، أما هذه الحالة فإن الإفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية توجب على البلدان النامية اتخاذ جملة إجراءات من أبرزها:

- العمل على استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وهذا هو شرط ضروري للانتفاع من الإمكانات التي توفرها عولمة الاقتصاد.
- ضمان وجود مؤسسات اقتصادية قوية من حيث النوعية وأسلوب الإدارة ومستوى الأداء.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- توفير درجة عالية من الشفافية لنشاط المؤسسات الاقتصادية
- اتخاذ اجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.
- التدرج في تحرير القطاع المالي والمصرفي.

لقد برهنت التجارب على ان برمجة الاصطلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي وذلك لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود. أما الدول التي خضعت لسياسات توافق واشنطن من حيث الإسراع أو ربما التسرع في تحرير رأس المال وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فلم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية كما ينبغي.

((لقد أسهمت العولمة المالية في عولمة الأزمات الاقتصادية الأمر الذي يعني إعطاؤها بعداً كونياً من حيث التأثير والانعكاس ولعل أخطرها في هذا الاتجاه هو نقل أعباء الأزمات إلى الطرف الأضعف وجعل الاقتصادات تتحمل النفقات الناجمة عن أخطاء ارتكبتها اقتصادات أخرى وقد أدت عولمة الأزمات الاقتصادية إلى اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق فلقد انتشرت عدى الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية واليابان وروسيا وكانت لها انعكاسات عالمية والملاحظ هنا أن الحالة الظرفية التي أتاحت للولايات المتحدة الهيمنة الواسعة على مسارات الاقتصاد العالمي جعلتها تسهم في إحداث الكثير من هذه الأزمات أولاً وتكون المستفيد الأول منها وثانياً في إطار الأزمة الآسيوية كانت للولايات المتحدة الأمريكية أغراض سياسية تتمثل في إبعاد دول جنوب شرق آسيا عن الولاء

الاقتصادي للصين أو اليابان إلى جانب الاستفادة التي تحصل عليها الشركات الأمريكية من خلال شراء ديون الشركات المفلسة في جنوب شرق آسيا مما أدى إلى تحول جوهري في ملكية هذه الشركات وبالإضافة الى ذلك تمكنت الولايات المتحدة من إدخال دول جنوب شرق آسيا في دوامة المديونية الخارجية وإبعاد اقتصاداتها تحت مراقبة صندوق النقد الدولي وشروطه لسنوات طويلة)). (الجميلي ، 2012 ص 72 – 84).

ومن خلال ما تقدم يمكن ان توضح بعض النتائج السلبية المتعلقة بالعولمة المالية والتي أثرت وتؤثر على الاقتصاد العالمي وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصاديات الدول المختلفة ولاسيما النامية منها :

1. ان العولمة المالية يمكن أن تؤدي إلى فوضى اقتصادية عالمية عارمة وانفجار اقتصادي عالمي بحجم ما حصل من كارثة اقتصادية في الثلاثينات من القرن الماضي.
2. السبب الرئيس للأزمات الاقتصادية التي حدثت في تسعينات القرن الماضي هو أن ربع الاستثمارات الأجنبية فقط كان مستثمراً في القطاعات الانتاجية بينما كانت الأرباح الثلاثة الباقية مستثمرة في أنشطة مضاربة في الأسواق المالية بحيث تستطيع أن تغادر البلد في أي لحظة.

عيوب العولمة المالية :

من أهم هذه العيوب وأبرزها والتي أظهرت العولمة المالية بشكلها الحقيقي لدى الكثير من الدول ولاسيما الدول النامية المتضرر الأول من هذه الظاهرة ألا وهي :

1. كما قال تشرشل وزير المالية البريطاني في العام 1925 (بأن الرأسمالية هو أسوأ نظام اقتصادي معروف في القرن العشرين) وذلك بسبب لا أخلاقية السوق التي يتعامل بها هذا النظام حسب ماجاءت على لسان الكثيرين ممن قاموا بتحليل سلوكية هذا النظام وقد برزت هذه الصفة في نهاية القرن العشرين عندما ظهرت العولمة المالية بقوة وأصبحت أداة بيد هذا النظام والقوى التي تستخدمه في ادارة الاقتصاد العالمي لاسيما في مجال الأسواق المالية حيث انها تعمل بعيداً كل البعد عن أنظمة الرقابة الحكومية بالإضافة إلى ما قامت به الشركات المتعدية الجنسيات من مساندة واضحة للمتحكمين في الأسواق المالية العالمية لأن المصالح هنا تكون مشتركة وبدون أدنى شك، وقد زاد التشوه الخلقي للرأسمالية المالية مساهمة المؤسسات الاقتصادية والنقدية الدولية المتمثلة بالثلاثي العالمي المتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تعزيز ما يسمى بعيوب الرأسمالية المالية من خلال سياسة هذه المنظمات المتحيزة وغير العادلة والتي أثبتت أنها أدوات بيد المتحكمين في ادارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية في آن واحد.
2. ان من أهم مظاهر الخلل في النظام الرأسمالي التي أوجدتها العولمة المالية هو كما ذكرنا في بداية أو مقدمة البحث أن النظام الاقتصادي يسير باتجاه والنظام السياسي الذي يحتضن هذا النظام الاقتصادي يسير باتجاه آخر فإن هذا ينعكس على حركة رأس المال النقدي والذي يتحرك دون قيد أو شرط وبحرية كاملة كما هو الحال بالنسبة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة منها في الوقت الذي تقف هناك حواجز كثيرة ومعقدة مقابل حركة عنصر العمل على وجه التحديد. وبناء على ذلك فقد أعطت دول القرار إشارة واضحة وصريحة ولاتقبل الشك الى الدول لاسيما النامية منها إلى إعادة صياغة قوانينها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بما يشير إلى أن هذه

الاستثمارات ستساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب ونقل التكنولوجيا في الوقت الذي تشير فيه كل الدلائل المتعلقة بتاريخ استخدام هذه الاستثمارات إلى زيادة تشوهات الهيكل الاقتصادي بكل قطاعاته في الدول النامية وليس في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي فيها والذي يتفق الجميع على وجودها كأحد الصفات الأساسية لغالبية اقتصادات الدول النامية وما أدى إلى كل ذلك هو تشوهات الهيكل الاقتصادي الأمريكي الذي يوضحه الجدول التالي وعليه فكيف له أن يؤثر إيجاباً على هيكل اقتصادات الدول الأخرى بما فيها الدول النامية والتي ترتبط اقتصاداتها مباشرة بالاقتصاد الرأسمالي الأمريكي من خلال ارتباطه بالدولار سواء في استثماراته أو تبادلها الدولية؟

تطور هيكل الناتج المحلي الأمريكي بحسب القطاعات مقارنة بالوضع العالمي

(2008 مقارنة بعام 1975 %) (عبد السلام ، 2010 ، ص 58)

الدول	العام	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %
الولايات المتحدة الأمريكية	2008	1.2	19.6	79.2
	1975	4	33	63
العام	2008	4	32	64
	1975	6	36	58

ولو قارنا هيكلية الاقتصاد الأمريكي مع هيكلة اقتصاديات دول أخرى لوجدنا عمق الفجوة والاختلال بين قطاعات الاقتصاد الأمريكي وضعف القطاعات الإنتاجية الحقيقية مقارنة بقطاعات الاقتصاد الرمزي أو المالي والأرقام التالية توضح ذلك وتؤيد على أن الأزمة ليست مالية بقدر ما هي مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي والجدول التالي يوضح ذلك. (عبدالسلام ،2010 ، ص 56)

الدولة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الولايات المتحدة الأمريكية	1.2	19.6	79.2
العالم	4	32	64
الاتحاد الأوروبي	2	26.8	71.1
اليابان	1.4	26.4	72.1
كندا	2	28.4	69.6
الصين	10.6	49.2	40.2

3. يتضح أن من أهم عيوب العولمة هو أن المؤسسات المالية الدولية التي اعتمد عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي كآليات لتطبيق مفهوم العولمة ولاسيما المالية منها لم تكن بالمستوى الذي تستطيع قيه تلبية متطلبات تلك العولمة مما يعيب عليها أن أركانها المالية التي تعتمد عليها أصبحت غير مؤهلة لأنها ظهرت للوجود ابان الحرب العالمية الثانية (1945م) ولم تجدد نفسها في الوقت الذي نضج مفهوم العولمة وظهر للوجود بعد أكثر من (50) عام على ظهور تلك المؤسسات المالية الدولية وهذا ما يشير إلى أن الأزمة هي ليست مالية بقدر ما هي أزمة خرجت من طبيعة النظام وانعكست على منهجه وأسلوبه في التطبيق لاسيما وأن النظام الاقتصادي الرأسمالي الأمريكي هو يمثل رأس هذا النظام ومصدر أزماته المتلاحقة.

ثانياً : الخصخصة

تعني الخصخصة Privatizations في التعبير الاقتصادي نقل أو بيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص محلياً كان أم أجنبياً ومن خلال هذا تتم عملية الانتقال بالاقتصاد من آلية وسيطرة وإشراف الدولة على النشاط الاقتصادي إلى آلية اقتصاد السوق في إنتاج السلع والخدمات وتسليم القطاع الخاص مسؤوليتهم النهوض بالتنمية الاقتصادية.

يستهدف برنامج الخصخصة حسب ما تعلنه الحكومات للدول النامية والتي اعتمدت في ذلك على ما تم الإفصاح عنه من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يلي:-

1. الارتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية على نحو تنافسي.
2. زيادة الاستثمار الخاص في البنى التحتية.
3. تنمية سوق رأس المال المحلي وتدعيم خزينة الدولة.
4. تخفيف عبء المديونية عن كاهل الخزينة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات لاقتصاد الدول النامية.
5. إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب عصرية تتضمن استخدام التكنولوجيا.

ويمكن أن نفحص هذه الأهداف من خلال ما تحقق لبعض البلدان النامية عندما باشرت في عملية الخصخصة لقطاعاتها الاقتصادية وبالذات للمشاريع الصناعية والتي غالبيتها صناعات ناشئة كذلك يمكن أن نؤكد بأن هذه الأهداف ما هي إلا سوى تمنيات غير قابلة للتحقيق بل بالعكس فإن الخصخصة في غالبية البلدان النامية جاءت بنتائج عكسية في البلدان التي طبقت سياسة بيع وحدات أو بعض وحدات القطاع العام حيث لم تستطع تلك البلدان بإجراءاتها هذه الخروج من أزماتها الاقتصادية وتردي أوضاعها ومعاناتها بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي فيها

وتفاقم العجز الداخلي والخارجي كما لم يتم التصدي لمعدلات البطالة التي تحولت بفعل إجراءات الخصخصة إلى مشكلة مزمنة.

ومن أهم الآثار السلبية للخصخصة والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار:

1. ما يتعرض له العاملون عن فقدان لوظائفهم أو وضع شروط مجحفة بحقهم من قبل الإدارة الجديدة (لذلك يصبح من الضروري تدخل الدولة بوضع آلية لحماية هؤلاء العاملين).

حيث اشارت الإحصاءات في جمهورية مصر العربية مثلاً إلى أن تطبيق سياسة الخصخصة أدى إلى ارتفاع حالات المعاش المبكر (التقاعد المبكر) من (384) ألف حالة في نهاية يونيو 2004 إلى (403) ألف حالة في يونيو 2005 وأن ما تم تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام 1991 وحتى عام 2002 قد بلغ (610) آلاف من العمال والموظفين وأن خمس الأصول التي تمت خصخصتها تم تخصيصها لتمويل المعاش المبكر لهؤلاء العاملين المسرحين وأن هذه بحد ذاتها تعتبر خطيئة اقتصادية حقيقة (العساف ،أحمد ص141 – 145).

كذلك فإن المملكة الأردنية الهاشمية التي بدأت مسيرة الخصخصة فيها في العام 1992 مع بدء برنامج التصحيح الاقتصادي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي انتهى العمل به سنة 1998 ثم تم تجديده حتى انتهى سنة 2004 فإن نسبة البطالة لم تتغير إيجابياً بفعل الخصخصة لبعض شركات ومؤسسات القطاع العام في الأردن كشركة الفوسفات والاسمنت على سبيل المثال لا الحصر حيث سجلت نسبة البطالة 13.3 % في عام 2000 ثم ارتفعت إلى 14.7% في العام 2001 ثم 15.3 % في عام 2002 ثم حققت أقصى انخفاض لها في العام 2004 لتسجل نسبة قدرها 12.5% لتعاود بعد ذلك الارتفاع مرة ثانية لتصبح 14.8% و 14% و14.3% للأعوام 2007،2006،2005 على التوالي وان شركة الاسمنت مثلاً قد ساهمت من خلال خصخصتها في زيادة مشكلة البطالة عن طريق برنامج حفز ترك الخدمة نتيجة للتطوير التكنولوجي الذي أدخلته الشركة مما أدى إلى خفض الأيدي العاملة لديها بسبب إستراتيجية الشركة الجديدة في البحث عن الربح مما أدى إلى تسريح عدد من العاملين لديها (العساف ،أحمد، مصدر سابق ص 141 –163).

إلاّ أنه وبالرغم من الانخفاض في عدد العاملين في الشركات التي تم خصخصتها في الأردن إلا أن هناك من يشير إلى أن ذلك يؤكد زيادة الإنتاج مثلاً في شركة الاسمنت زيادة ملحوظة خلال السنين (2000 ،2002) مما يؤثر حصول ارتفاع في إنتاجية العمل وسجلت الأرباح الإجمالية ارتفاعاً ملحوظاً انعكس على نسبة الأرباح الموزعة وبذلك فقد ارتفعت قيمة السهم للشركة في عام 2002 بعد التذبذب الحاصل في الفترة السابقة كذلك بالنسبة لشركة الاتصالات الأردنية التي حققت هي الأخرى زيادة مستمرة في إيراداتها وصافي حقوق المساهمين وفي نسبة الأصول الثابتة مما أدى إلى زيادة إيرادات خزينة الدولة من عوائد الشركة في الوقت الذي تم فيه عن الاستغناء عن عدد غير قليل من العاملين بعد عملية الخصخصة ثم زيادة حجم الإنتاج مما يشير إلى وجود فائض في العمالة قبل عملية التخصيص وثم تنظيم خطة تقاعد مبكر اختيارية.

2.خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات الوطنية خاصة عندما تكون الشركات أجنبية أو متعددة الجنسية.

إذا كان الهدف الأساسي من سياسة الخصخصة هو تخفيف العبء المالي عن بعض المشاريع التي تمتلكها الدولة فإن البدء ببيع المشاريع الخاسرة وتعزيز المشاريع الرابحة تعتبر هي الوسيلة الأنسب للتعاطي مع مفهوم الخصخصة.وبعبارة أخرى هذا هو المقياس أو المعيار الذي يجب أن تقاس بموجبه عملية أو مفهوم الخصخصة لكي نستطيع من خلال ذلك تحديد إيجابياتها أو سلبياتها بناءً على هذا المعيار الواضح.

وإذا ما تم بيع كل مشاريع القطاع العام لاسيما البدء بالرابح منها فهذا بالتأكيد هو مخالف للمعيار المذكور وبأثمان بخسة فهذه يمكن أن نطلق عليها إن صح التعبير (بالقصقصة) لا جنحة الاقتصاد الوطني وليست خصخصة كما يتم الإعلان عنها.

إن الخصخصة من خلال أحد مفاهيمها تعني برنامج التصحيح الاقتصادي وعليه يجب وضع الاقتصاد وتوجيهه على السكة الصحيحة التي ستوصله إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

ان للخصخصة من خلال مفهومها الذي يتعاطاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتعدى المنظور للمفهوم الاقتصادي إلى مفهوم أو منظور سياسي وذلك من خلال الدعوة إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أو نشاطات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن والخدمات الاجتماعية، لذلك فإن التخاصية (الخصخصة) بهذا المعنى

يتجاوز مفهومها المفهوم الاقتصادي الضيق الذي يقتصر على بيع أصول أو نقل ملكية. ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة، فإذا ما فهمنا الخصخصة هكذا استطعنا كدول نامية أن ننفذ هذه النقلة بسياسات علمية دقيقة ومدروسة ومتأنية للوصول إلى الهدف منها ولكن للأسف لم تكن لدينا لا الإمكانيات المادية ولا البنى التحتية ولا البرامج المهيئة لتنفيذ هذه العملية المركبة مما يجعل سلبيات الخصخصة هي الطاغية على حركة اقتصادات الدول النامية إلاّ في بعضها التي استطاعت أن تستقبل هذه المفاهيم لتعزز اقتصاداتها ولتصبح أكثر تنافسية من خلال تقوية قطاعاتها الاقتصادية لاسيما الصناعية منها كما حصل في دول شرق آسيا وكذلك الصين التي أثبتت للعالم بأنها من الاقتصادات المنافسة لاقتصادات الدول الصناعية الأوروبية المتقدمة وذلك من خلال انتهاجها لأسلوب التحول التدريجي في بعض قطاعات الاقتصاد ، كما تعتبر تجربة كل من مصر والأردن وتشيلي تجربة ناجحة نسبياً قياساً بتجربة ماليزيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق. كما أنه لابد من أن نذكر أن الأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة العائدة للدولة في الدول النامية لايعبر عن كونها مشروعات ترتبط بسياسة الدولة الاقتصادية وأن الدولة تتحكم بها وبوسائل إنتاجها ولكن يبدو أن التخطيط السيء للمشروعات والاختيار غير المناسب لخطوط الإنتاج وضعف الإدارة والبنى الارتكازية هي السبب لذلك اتجهت حكومات هذه الدول إلى أسلوب بيع هذه المشروعات والتخلص منها وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص أي أن خصخصتها أفضل من بقائها تحت إدارة الدولة ومن هنا بدأت (القصقصة) والكارثة التي ضاعفت تراجع اقتصادياتها لأنها لم تستغل المبالغ التي باعت بها المشاريع لأغراض التنمية وإنما لأغراض تسديد الديون المتراكمة لتعود وتتراكم مرة أخرى وما العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة لغالبية الدول النامية والتي تطبق برامج الخصخصة إلاّ دليل على ذلك.

بالرغم من بعض الإشارات التي تم التطرق إليها والتي دلت على نجاح نسبي لبعض التجارب للخصخصة في بعض البلدان وفي قطاعات معينة بعينها مثلما حصل في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تشيلي إلاّ أن غالبية الدول مرت بتجارب فاشلة في هذا المضمار ومع كل هذا وذالك فإن هناك علامات كثيرة تؤكد على أن الخصخصة هي جاءت بفعل دفع عامل خارجي والمتمثل بالعولمة لذلك فإن النتائج النهائية لتطبيق برامج الخصخصة لعبت دوراً مهماً في تسارع وتوسيع مفهوم العولمة وذلك عن طريق ربط الاقتصادات الوطنية ودمجها بالاقتصاد

العالمي أولاً وكذلك من خلال التخلص من هيمنة الحكومات والقطاع العام على الحياة الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد الوطني للدول لاسيما النامية منها. (حمزة، حسن كريم ، مصدر سابق ص 41).

وهذا يعني أن المقصود من عمليات الخصخصة هو ليس تغيير من حقوق الملكية لبعض المؤسسات أو الشركات أو المشاركة في إدارتها أو ترتيب عقود بين القطاعين العام والخاص وما شابه ذلك بل هي فكرة تنطوي أساسا على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية والأنشطة المختلفة وتغيير المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص أي لتقليص مساحة الاقتصاد الخاضع لسيطرة الحكومة وتوسيع المساحة الخاضعة للقطاع الخاص وسيطرة السوق الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف دور الحكومات في تقديم الدعم والمعونة والإسناد للفئات الضعيفة في المجتمع وإخضاعهم إلى قوانين السوق.

لذلك فإن من أهم برامج الخصخصة هو تحفيز تدفقات رأس المال الأجنبي وخاصية (FdI) إلى الدول التي طبقت تلك البرامج ولاسيما البلدان النامية والتي يدعم مساعيها في ذلك الصندوق والبنك الدوليين من خلال وضع وصفة الإصلاحات الهيكلية التي تسمح المساهمة الفعالة للقطاع الخاص من خلال تملك شركاته وأفراده لمشروعات الحكومة بشكل جزئي أو كلي واستبدال ديونها الخارجية وقروضها الأجنبية بملكية أصول القطاع العام وبالتالي فإن مثل هذه البرامج ساعدت في نقل واجتذاب تدفقات ضخمة من الأموال فبلغت في البلدان النامية وحدها وللفترة (1985 – 1997) حوالي 342 مليار دولار وشكل الـ (FDI) منها مانسبته (75%). (حمزة، حسن كريم ، مصدر سابق ص41 – 42).وهذا كله يؤكد على حجم السيطرة لرأس المال الأجنبي على فعاليات التغيير في هيكلة الاقتصاد الوطني للدول النامية والتي سعت وتسعى إلى تطبيق برامج الخصخصة كي تكون دولاً منفتحة على الأسواق العالمية وبالتالي ستكون هذه الأسواق أداة جاذبة للسلع والخدمات المصنعة في الدول الصناعية والمنقولة من خلا العولمة الاقتصادية.

وبنظرة عامة للتجارب العديدة التي طبقت الخصخصة وللآثار السلبية الناجمة عنها والتي أحدثت انحساراً عالمياً في التأييد لهذه البرامج كما ظهرفي الدراسات والمسوحات التي أجريت حول جدوى برامج الخصخصة وعلى سبيل المثال فقد انخفض مستوى التأييد لفكرة الخصخصة في أمريكا اللاتينية من 75% في عام 1975 إلى 35% في عام

2002 وفي أفريقيا ومن خلال مسح(15) بلداً يشهد إصلاح اقتصادي وجد أن نسبة السكان الذين فضلوا الخصخصة على ملكية الدولة دون 35% فقط وفي بلدان الشرق الأوسط وأوروبا أظهر المسح الذي أجري في (8) بلدان بأن 33% فقط يفضلون الخصخصة وفي جنوب آسيا (سريلانكا) وجد أن نسبة تتراوح بين (60 – 80 %) من السكان يعتقدون بأن مستوى معيشتهم قد انخفض بعد عملية الخصخصة.(القريش ،مدحت ،2011،ص43)

المبحث الثالث :

أولاً : الأزمات المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية : في البداية لا بد أن نوضح أن اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص ولكونها اقتصاديات أغلبها ناشئة فإنها وبفعل ظاهرتي العولمة والخصخصة التي اجتاحت مفاهيم الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة وبالتحديد ابتداءً من الثلث الأخير من القرن العشرين ولغاية الآن فقد تعرضت اقتصاديات الدول النامية الى ضغوط هائلة وقوية بفعل تلك الظاهرتين والتي يمكن أن نعتبرهما عاملين أساسيين في تغيير هيكلة وسلوك المجتمع من جهة وتغيير علاقات الانتاج والعلاقات الاقتصادية لهذه البلدان تجاه العالم من جهة أخرى وعليه فإن هذه الدول تعرضت وبتعبير آخر إلى عامل خارجي تتمثل بالعولمة وعامل داخلي تتمثل بالخصخصة ان صح التعبير عنهما وكما يلي:

1. **العامل الخارجي:** والمتمثل بالعولمة وبكل ما يرتبط بها من تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية والتغير في تشابك هذه العلاقات وبما يخدم اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك باستخدام أدوات دولية مؤثرة في ذلك والتي تتمثل أساساً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبذلك يتضح بأن أحد الأهداف الأساسية للعولمة هو رسم خارطة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال سيطرتها على أسواق السلع والمال في الدول ولاسيما النامية منها.

بلا شك فإن ما تتطلع له الدول الرأسمالية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (فائدة النظام الاقتصادي العالمي اليوم) إلى تغير السلوك الاقتصادي للمجتمعات ولاسيما النامية منها ومجتمعات الدول العربية على وجه التحديد لذلك فإنه من البديهي عند فتح أسواق هذه الدول أمام الإنتاج الواسع لاقتصاديات الدول المتقدمة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والتي تعاني شعوبها أصلاً من ضيق أسواقها بسبب ضعف الإنتاج المحلي وضعف الاستثمار المحلي أيضاً لأسباب معروفة مما أدى زيادة في الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يؤثر على نسبة المضاعف والذي سيزداد بسبب زيادة الميل الحدي للاستهلاك فكلما زادت نسبة (MPC) من الدخل المتاح أو القابل للإنفاق فإن مضاعف الإنفاق الاستهلاكي سيزداد وهذا يعني أن الدول النامية تعاني من انخفاض نسبة مدخراتها الإجمالية للقطاع العائلي مما يؤدي الى انخفاض القروض المعدة للاستثمار وهذا ما يجعلها بحاجة الى قروض صندوق النقد الدولي أو دخول استثمارات أجنبية مباشرة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية الذي إزداد بشكل كبير جداً وذلك لحاجة هذه الدول إلى الاستثمارات الخارجية بسبب ضعف الاستثمار المحلي وضعف المدخرات الإجمالية المحلية رغم أن للاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى المنافع

المتحققة من خلاله في حالة التعامل معه بشكل اقتصادي سليم فإنه لا يخلو من بعض المساوئ التي قد تصل إلى حد حدوث المخاطر على البلدان المستقبلة له ولاسيما النامية منها وان حجم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة قد تطورت بشكل كبير جداً للأسباب التي ذكرت أعلاه فقد كان حجم الاستثمارات ما يقارب (51.1) مليار دولار عام 1992 ثم زاد ليصل إلى (175.1) مليار دولار في العام 2003 بينما سجل تطوراً جديداً ليصبح (334.3) مليار دولار في العام 2005. (حبيب ، 2005 ، ص133).

2. **العامل الداخلي**: والمتمثل بالخصخصة وذلك برسم هيكل جديد للعلاقات الاقتصادية المحلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبما يؤدي إلى نجاح مفهوم العولمة ان استخدام الخصخصة كأداة تأهيل قطاعات الاقتصاد الوطني لبرنامج العولمة من خلال تهيئة القطاعات الاقتصادية المطلوب تجنيدها للسماح بالعولمة من الولوج الى داخل اقتصاديات الدول النامية لأن الخصخصة أحد أهم أهدافها هو تغيير سلوك هيكل القطاعات الاقتصادية من الداخل وابعاد تدخل أو تأثير سلطة الدولة في التخطيط والرقابة بشكل خاص مما يؤدي الى خدمة أهداف العولمة القادمة من الخارج بقوة في المدى المتوسط والمدى البعيد تحقيقاً لأهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي في السيطرة على مقدرات الشعوب للدول النامية وبالأخص الدول العربية، وكل ذلك يؤدي إلى أن تكون اقتصاديات الدول النامية مستعدة للتأثر بالأزمات التي تحدث في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وعليه لابد من وضع التساؤل التالي :

كيف تتأثر اقتصاديات الدول النامية بما يحصل من أزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي إذن ؟

لا بد ان نذكر بأن هناك عيوب في صلب النظام الاقتصادي الرأسمالي نوجز بعضها وباختصار شديد وهذه العيوب هي نواة متحركة دائماً تدفع بالأزمات للظهور على السطح لاسيما وأن ظاهرة الانفلات الاقتصادي المتمثل بعدم وجود الرقابة الاقتصادية بسبب ضعف دور الدولة ومنها:

1. الاختلاف الكبير وعدم الاتزان في توزيع القوى (السلطة) بكل أنواعها بسبب ضعف دور الدولة.
2. الفروق الهائلة في توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب عدم اعتبار العدالة الاجتماعية أحد أهداف هذا النظام.
3. ان النظام الاقتصادي الرأسمالي وبسبب ظاهرة الاحتكار التي تسيطر على نشاطاته والمتمثلة بسيطرة الشركات المتعدية الجنسيات والتي أفرزت للاقتصاد العالمي مفاهيم وظواهر جديدة كالعولمة والخصخصة والتي دفعت أيضاً إلى ظهور منظمة التجارة العالمية كي يستكمل مثلث الهيمنة الاقتصادية الدولية بطابعها الشرعي حسب ما هو مخطط له بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي يمثلان أضلاعه الأخرى، كل هذه الهيمنة تجعل من جسم الاقتصاد الرأسمالي عرضة للمشكلات والأزمات المختلفة وما يدفع لذلك أيضاً وكما أشرنا في بداية البحث هو عدم الانسجام بين مفاهيم الاقتصاد والسياسة والتخبط في ادارة الاقتصاد العالمي لاسيما بعد غياب القطب الآخر في عام 1990.

ثانيا:انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية.

انعكست الأزمة المالية العالمية على معظم اقتصاديات دول العالم وبما أن الدول النامية هي جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها وبالتأكيد سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة وان مدى تأثرها يعتمد بالحقيقة على مدى ارتباط هذه الدول بعلاقات اقتصادية ومالية مع العالم الخارجي لذلك يمكن أن نوضح باختصار ملامح هذا التأثير.

1. بالنسبة للدول النامية التي ترتبط بحجم علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الأخرى أي تتمتع بانفتاح اقتصادي ومالي كبير فإنها تتأثر بالأزمة أكبر من غيرها من الدولً وذلك بسبب حجم صادراتها الكبير واستيراداتها المختلفة الناتجة عن تلك العلاقات الاقتصادية القوية هذا من جانب ومن جانب آخر إذا كانت تلك الدول تتمتع بوفرة ثرواتها ومواردها الطبيعية الغنية والتي تمثل صادراتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج مثلاً والتي يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي لدخلها القومي لذلك فإن تداعيات الأزمة لاسيما عندما انخفضت أسعار البترول من 150 دولار تقريباً في عام 2007 إلى حوالي 77 دولار للبرميل الواحد في نهاية عام 2008 أي بنسبة انخفاض حوالي 50% انعكست وبقوة على وضع الموازنات العامة من جهة وعلى درجة ومستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى بالإضافة الى الخسائر التي تكبدتها مثل هذه الدول جراء استثماراتها فيما يسمى (صناديق الثروات السيادية) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث قدرت تلك الخسائر بما يقارب من (450) مليار دولار وهذه الخسارة تعادل دخل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من النفط لعام كامل وان مداخيل أصول هذه الصناديق الاستثمارية البالغة (1500) مليار دولار تراجعت بنسبة (30%) عما كانت عليه قبل الأزمة المالية. (فريد ، 2009 ، ص12)

ان الخسائر العربية المباشرة من جراء هذه الأزمة بلغت نحو (750) مليار دولار وكنسبة مئوية فقد قدرت خسائر الاستثمارات العربية في أمريكا وبشكل رئيسي من الإيداعات المصرفية في البنوك الأمريكية بحوالي (50%) من مجموع الاستثمارات التي قدرت قيمتها بحوالي (14) ترليون دولار غالبيتها من الدول المنتجة للنفط والتي وصلت خسائرها لوحدها نحو (3) ترليون دولار من مجموع الاستثمارات المذكورة. (فريد ، مصدر سابق ، ص13)

2. أما بالنسبة للدول النامية التي لاتمتلك ثروات طبيعية هائلة كما هو الحال في الدول النفطية فإنه وبسبب عدم وجود أسواق مالية فعالة وعدم وجود ارتباطات مصرفية متشعبة لمصارفها مع البنوك العالمية أي أنها دول ذات انفتاح اقتصادي ضعيف فإنها بالتأكيد تتأثر بانعكاسات وتداعيات الأزمة المالية العالمية ولكنها بدرجة أقل مقارنة بالدول الأخرى ذات الثروات والاقتصادات الغنية ، بل قد ينعكس إيجابياً على بعض مفاصل الاقتصاد في مثل هذه الدول بسبب انخفاض تكاليف المواد المستوردة المستخدمة في الإنتاج والتي انهارت أسعارها في أسواق الدول المصنعة المتقدمة.

3. ان تراجع النمو الاقتصادي في دول الشمال قد أدى إلى نقص الطلب على الموارد الأولية في دول الجنوب (الدول النامية) سواء البترول أو الموارد الزراعية والطاقة مما يؤدي إلى انخفاض أثمان الموارد الأولية في الأسواق العالمية وبالتالي تراجع احتياطات الصرف التي دفعت العديد من الدول إلى رفع معدلات صادراتها للحفاظ على توازنها المالي والتجاري مما يعني استنزاف الثروات الطبيعية والتأثير سلباً على البيئة في ذات الوقت.

4. لغرض دفع عجلة النمو في دول الشمال فإن ذلك قد استوجب انخفاض أسعار الفائدة وهذا ما سبب ارتفاع أسعار الفائدة في دول الجنوب باعتبار أن دول الشمال والمؤسسات المالية الدولية ستفرض سعر فائدة أعلى وشروط قاسية لمنح القروض للدول النامية أو ذات الدخل المتوسط كما كان عليه الحال في فترة برامج التقويم الهيكلي لذلك فقد أدى هذا الى تفاقم أزمة المديونية لهذه الدول مما أثر على الإنفاق الاجتماعي المتعلق بالصحة والتعليم وتضاعف نسبة البطالة وزيادة حدة الفقر وارتفاع أسعار المواد لاسيما الغذائية منها وتدهور القوة الشرائية.

5. لقد تسببت الأزمة المالية في حدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي في البلدان النامية وفي نفس الوقت أثرت تلك الأزمة على أسواق العمل وقد اتسم هذا التأثير بالتفاوت الشديد بين البلدان فقد كان تأثير الأزمة على أسواق العمل مثلاً في دول شرق آسيا ضئيل جداً وقد لا يذكر.

أما دول أمريكا اللاتينية فقد تأثرت ولكنها تعافت بسرعة خلال العام 2010 بعد ما شهدته من انكماش في عام 2009 أما الدول النامية الواقعة في أوروبا وآسيا الوسطى فقد بقيت تعاني انخفاضاً في نمو الإيرادات وارتفاعاً في معدلات البطالة في 2010.

وتفيد الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وكانت الإحصاءات الوطنية إلى أن أسواق العمل في البلدان النامية قد كانت ولا تزال تعاني من آثار الأزمة المالية العالمية والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

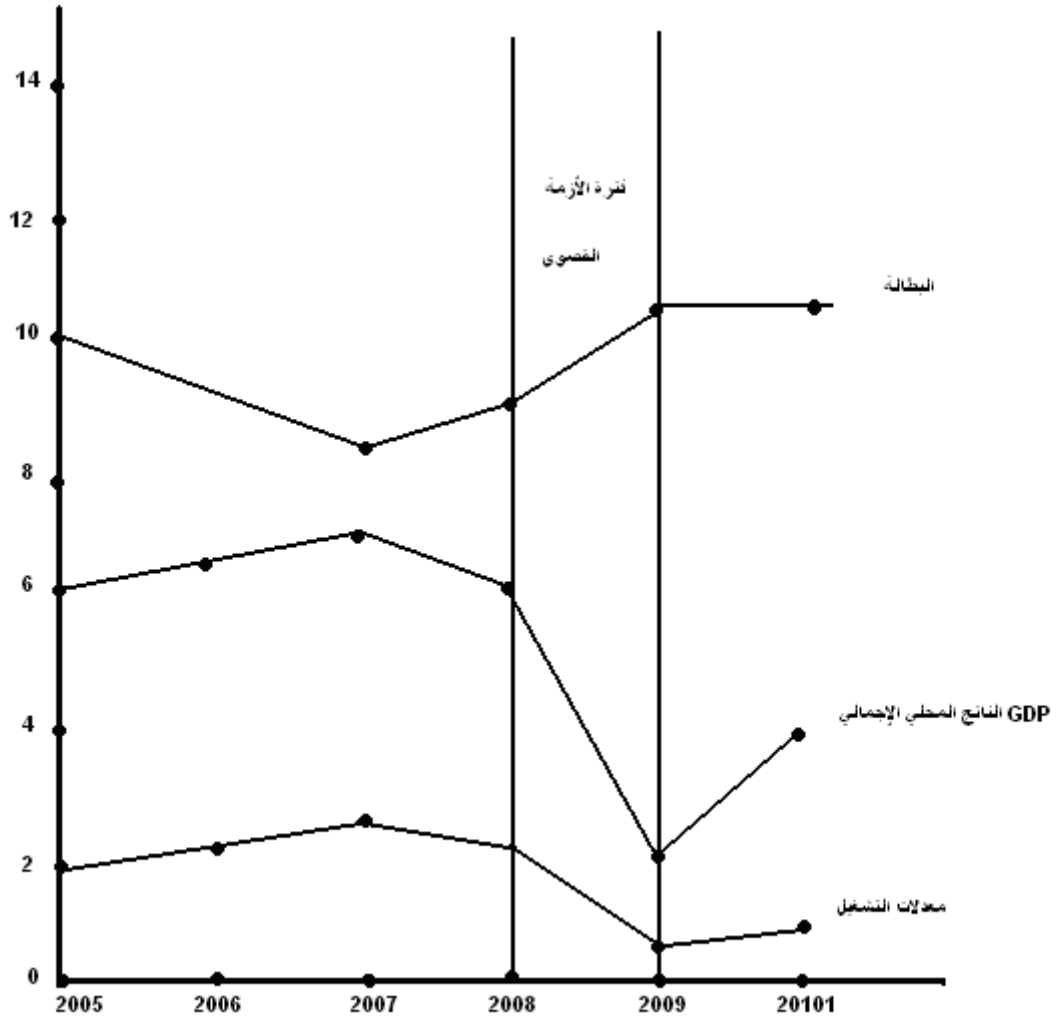

المصدر : بيانات وإحصاءات صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية للعام 2011

نلاحظ من الشكل البياني البسيط بأنه :(صندوق النقد الدولي،2011)

خلال العام 2010 نجد إن إجمالي الناتج المحلي للدول النامية وبالتحديد في 136 دولة منها بمقدار 2.5 % بينما كانت نسبة النمو في عام 2007 قبل استفحال الأزمة 6% أما معدل التشغيل فقد ظل في عام 2010 اقل بكثير من معدلات ما قبل الأزمة ويمثل بطء النمو في معدلات التشغيل وسط تراجع البطالة وهذا يعني ان العمال الذين تم الاستغناء عنهم وبما كانوا يعودون إلى قوة العمل ولكن ببط شديد.

لقد تضررت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بشكل كبير جراء الأزمة وبفارق كبير عن غيرها من المناطق التي تتواجد فيها الدول النامية الأخرى حيث هبط متوسط نمو الناتج الإجمالي فيها من 6% عام 2007 إلى نسبة 3 % في عام 2009 وأدى هذا الهبوط الى حدوث انخفاضات كبيرة في نمو معدلات التشغيل بالإضافة إلى حصول زيادة ملموسة في نسبة البطالة كما انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي بشدة في منطقتي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ولكن التأثير على أسواق العمل اتسم بالتفاوت الشديد ففي أمريكا اللاتينية انكمش النمو في معدلات التشغيل وزادت نسبة البطالة

وعلى النقيض منها فقد ظلت أسواق العمل في شرق آسيا تتمتع باستقرار ملموس وواضح ولم يسجل فيها متوسط البطالة الا زيادة ضئيلة في بلدان شرق آسيا التسعة التي تصدر تقارير سنوية عن بيانات البطالة بل وأحرز النمو في معدلات التشغيل تحسناً طفيفاً في عام 2009 وربما كانت هذه النتائج الايجابية في شرق آسيا ترجع الى عدة عوامل منها:

- اتصاف أسواق العمل بمزيد من المرونة.
- الاستمرار القوي والواضح في النمو في الصين.
- **عيوب** التوسع الملحوظ في الإنفاق بالموازنات العامة.

ثالثا:اخفاقات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي

بعد ان تم استعراض ما مر به النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي من أزمات وتأثير تلك الأزمات (والتي تعتبر جزء من حركة هذا النظام) على مختلف اقتصاديات دول العالم ولاسيما الدول النامية وكيفية التأثير على هيكلة هذه الاقتصاديات وسلوكية علاقاتها الاقتصادية سواء كانت الدولية منها او الداخلية ، لذلك لابد في نهاية هذا البحث من التعرض ثانية الى جوهر مشكلة البحث والمتعلقة بالاختلال والعيوب والإخفاقات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي تعتبر جزء من هيكل هذا النظام وعليه لابد من التذكير لما جاء في مقدمة البحث على أن عدم التطابق بين مفاهيم النظام الاقتصادية والسياسية هي أساس كل ما يمر به النظام الاقتصادي الرأسمالي على ما نعتقد بالرغم من أن النظامين الاقتصادي الرأسمالي والسياسي يظهران حرية الفرد والمجتمع في اختيار سلوكه إلا أن مبدأ الحرية الاقتصادية قد قاد الى التقاطع مع مبدأ ومفهوم الحرية السياسية أي كما جاءت بالنظام السياسي المحكوم من قبل النظام الاقتصادي الرأسمالي حيث قادت الحرية الاقتصادية إلى الاحتكار التام وتقسيم المجتمع إلى طبقتين إحداهما تمثل الأغنياء والأخرى يقبع الفقراء تحت ظلها بالإضافة إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال أدواته المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التي مدت مخالبها في جميع اقتصاديات دول العالم الأخرى فإنه يسعى للسيطرة والاستحواذ على موارد وثروات الأمم الأخرى في الوقت الذي يتحدث نظامه السياسي عن حرية الشعوب وضرورة اختيارها للمسار الديمقراطي في الحكم وهذا ما لايحصل حتى ولو بالقوة التي استخدموها للسيطرة على شعوب الدول الأخرى لاسيما النامية منها وعلى الأخص العربية والإسلامية وهذا ما حصل في العراق وأفغانستان ودول نامية أخرى. وبعد هذا التأكيد على سلوكية النظام الاقتصادي الرأسمالي لا بد من تحديد وتشخيص بعض عيوب هذا النظام المتقاطع في مفاهيمه المتشابك في أهدافه الضائع في منهجه والمضيع للآخرين.

وسنتبع في الإشارة لموضوع عيوب النظام إثارة بعض التساؤلات علها تجد من يبحث عن إجابات لها سواء من الباحث أو من غيره من الباحثين الإجلاء كي يبقى الموضوع مفتوحاً لأن الباحث يعتقد أنه من المواضيع المهمة بمكان والتي يجب التعامل معه باستمرار والتأكيد على أن الأزمات التي حصلت والتي من المحتمل أن تحصل

مستقبلاً سواء كانت مالية أو اقتصادية فهي ليست كذلك بقدر ما هي أزمات تتعلق بطبيعة النظام وجوهر نظرياته وعليه فإن الباحث يضع بعض التساؤلات للمناقشة ومنها:

- هل ستكون الشركات المتعددة الجنسيات والتي أنتجت الاحتكار التام أو احتكار القلة وبكل جدارة هي آخر مظاهر النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي تمثلت بالعولمة الرأسمالية ، أو يمكن أن نقول إلى أين سيذهب هذا النظام وما هي مراحله الجديدة ، أي هل أنه في دورة اقتصادية جديدة بعد ان انتهت هنا دورة حياته التي كانت الأزمة المالية الأخيرة 2007 – 2008 آخر مرحلة فيها؟
- هل سيبدأ النظام الاقتصادي دورة حياة جديدة انطلاقاً من المفهوم الكنزي بتدخل الدولة وتوجيها للأنشطة الاقتصادية ، أم سيملأ فراغه نظام اقتصادي جديد؟
- لماذا يقوم نظام اقتصادي واحد بقيادة العالم ؟ هل هي الدكتاتورية الاقتصادية العالمية ؟ أم ماذا ؟ وكيف سيتطابق هذا الكلام مع النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا والذي يعتبر نظاماً ديمقراطياً ويدعى محاربته للدكتاتورية وهو نظام كما يدعون أساسه الحرية والشفافية واحترام حقوق الآخرين؟
- كذلك من حقنا أن نتساءل ، أفلا يتفكر العالم بأن اقتصاد رأسمالي (واحد) يقود العالم بأنظمته السياسية المتعددة والمختلفة.
- كيف يُحكم النظام الاقتصادي الرأسمالي بما يسمى (لا أخلاقية السوق) ويعبر نظامه السياسي عن أخلاقيات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ؟ فهل يؤكد هذا التساؤل على أن المؤسسات الاقتصادية بقيادية الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقود النظام السياسي إلى ما وصل إليه من تخبط في مختلف دول العالم ؟
- وأخيراً لابد أن نضع التساؤل الأهم وعنوانه ما هو شكل النظام الاقتصادي القادم؟

فهل يمكن أن يكون النظام المصرفي الإسلامي الذي أثبت قوته وصلابته أمام الموجات المتتالية للأزمة المالية الأخيرة ستكون اللبنة الأولى لبلورة وإعادة إنتاج نظام اقتصادي إسلامي يعيد للعالم توازنه أم أن التنين الصيني هو الأقرب ليمثل القطب الآخر الأقوى أمام النظام الاقتصادي الرأسمالي المتهاوي خلال السنوات القليلة القادمة؟

الاستنتاجات

1. ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لايتوافق والنظام السياسي الذي يحتضن بعضهم البعض الآخر بسبب اختلاف الأدوات والأهداف وانعكاس ذلك سلباً على اقتصاديات دول العالم الأخرى.
2. لا يمكن للنظام الاقتصادي العالمي ان يُعاد بعد اليوم من قبل دولة واحدة وإنما يجب أن تكون هناك اتفاقات جديدة لنظام اقتصادي جديد بين ممثلي القارات المختلفة لأنه قد اتضح من خلال البحث بأن تخبط الولايات المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي قد أدى إلى ظهور الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة وآخرها ما سميت بالأزمة المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري والتي ظهرت خلال العام 2007 وأن تأثيراتها مستمرة لغاية اليوم وما انخفاض أسعار البترول بعد الأزمة مباشرة ثم ارتفاعها مرة ثانية ثم انخفاضها في 2014 – 2015 إلى حوالي نسبة 50% من أسعارها ألاَ دلالة على ذلك بالإضافة الى حالة الركود النسبي التي تضرب غالبية اقتصاديات دول العالم والتي

أوصلت بعضها إلى الإفلاس على مستوى الدولة هي إشارة أخرى إلى عدم قدرة الاقتصاد الرأسمالي على قيادة الاقتصاد العالمي.

3. التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي الأمريكي تشير إلى تغلب قطاعات الخدمات وبنسبة 79.2 % في العام 2008 بعد ما كانت تشكل نسبة 63 % في العام 1975 وتراجع قطاعات الزراعة والصناعة الى 1.2 % و 19.6 % بعد أن كانت تسجل نسبة 4 % و 33 % على التوالي وللفترة ذاتها. وهذا ان دل على شيء هو تربع الاقتصاد الوهمي (الرمزي) (المالي) وتراجع نشاط الاقتصاد الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا أحد الأسباب الرئيسية في ظهور الأزمة المالية العالمية (الأمريكية) الأخيرة.
4. الانفلات الاقتصادي في النظام الرأسمالي والذي أدى إلى سيطرة المال والبورصات والاقتصاد الرمزي على حركة النشاطات الاقتصادية وهذا ما أكدته تركيبة القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما ذكرنا سابقاً فإن ما يمثله قطاع الخدمات في العام 2008 وبنسبة 79.2% نجد ما يقابله في الاقتصاد الصيني وبنسبة 40% فقط في الوقت الذي مثلت الصناعة فيه 49.2% في الوقت الذي كانت نسبة هذا القطاع تمثل 19.6% في الاقتصاد الأمريكي وبالتالي فإن هذا يشير إلى ان تدخل الدولة كما هو عليه الحال في الصين وبعكسه في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى الى وضع البوصلة باتجاهها الصحيح في ما يخص الاقتصاد الصيني.

5. بسبب المشاكل الهيكلية في النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي أدت إلى ظهور الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة فقد تسبب ذلك في انخفاض حجم المعونات الإنمائية للدول المحتاجة والمتمثلة بالقروض الحكومية ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً فنتيجة للاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد العالمي وما اقترنت به من تضخم عالمي تارة وركود اقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية تارة أخرى فقد عمدت الدول المانحة لتلك المعونات الى تقليص الموارد التي تخصصها للبلدان النامية والمختلفة منها بشكل خاص الأمر الذي كان له بالغ الأثر على تمويل التنمية وتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وبالتالي اضطرارها إلى زيادة اعتمادها على وسائل التمويل الخارجية (البنوك التجارية وتسهيلات الموردين) ذات الكلفة العالية مما يؤثر على مسارات التنمية في تلك الدول المقترضة.
6. انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية وبالذات لـ (136) دولة الى 2.5 % في العام 2009 في الوقت الذي كانت تمثل 6 % في العام 2007 كذلك فإن نسبة معدلات التشغيل قد انحفضت من 5 % في العام 2007 إلى حوالي 0.5 % في العام 2009 أما بالنسبة للبطالة فقد زاد معدلها من 9% في العام 2007 الى أكثر من 11% في العام 2009 وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على الاضطرابات التي أدتها الأزمة المالية الأخيرة والتي تشير إلى الارتباط المباشر لاقتصاديات الدول النامية بالمنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية.
7. ان تداول المشتقات المالية المختلفة والتي استخدمت أيضاً مع بعض الشركات المالية من قبل البنوك الأمريكية عند بداية الأزمة المالية قد أدى الى تعميق الأزمة وبتسريع وتيرتها وزيادة تأثيراتها على القمية الحقيقية للمنتجات لاسيما العقارية منها ورفع أسعار الأسهم المرتبطة بها بفعل زيادة أسعار الفائدة عليها وهذا ما يؤكد عدم الرقابة أولاً على حركة الأموال في هذه الشركات بسبب انحسار دور الدولة بالإضافة إلى التخبط الذي وقعت فيه المصارف التجارية

والمركزية وسوء منح الائتمان والقروض وكلها كانت نتائج لاقتصاد يعتمد على لا أخلاقية السوق ويلهث أغنيائه وراء الربح ليس إلاّ.

التوصيات

1. ضرورة صياغة نظام عالمي جديد ويشمل المؤسسات المالية الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية وان هذا النظام لابد من أن يأخذ في الحسبان قضايا البيئة والفقر والبطالة وأن يكون نظاماً يتسم بالعدالة في توزيع الدخل بالإضافة الى تمتعه بالحرية المقيدة أي إعادة الاعتبار لدور الدولة من خلال المراقبة والإشراف والتقويم.
2. ضرورة إعادة النظر في ارتباط عملات الدول النامية ولاسيما الدول العربية بالعملة الأمريكية (الدولار) حيث أن هناك ثلاثة أسعار تؤثر على حركة الاقتصاد الدولي وكما هو معلوم تتمثل بأسعار تبادل العملات وأسعار الفائدة وكذلك أسعار السلع الرئيسية كالنفط والذهب.
3. ضرورة صياغة نظام عالمي جديد يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية الناجمة كتجربة الصين مثلاً أو سنغافورة أو الدنمارك أو ماليزيا وغيرها بحيث تكون الاقتصادات للدول الأخرى ذات استقلالية بالشكل الذي يستطيع أن تتحرك فيه استنادا إلى متطلبات وحاجات مجتمعاتها وليس استنادا إلى متطلبات الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الصناعية الكبرى . كما وأن المؤسسات الدولية سواء كانت مالية أو نقدية أو سلعية يجب أن تكون مستقلة ولاتكن أدوات بين الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية اليوم وقد تكون بين الصين غداً وهكذا ، لذلك لا بد أن تكون قيادتها مشتركة من قبل أعضاء من كل القارات التي تمثل دول العالم ولا يقتصر على أعضاء دول بعينها.
4. ضرورة أن تمتاز النظم الاقتصادية بأخلاقية التعامل وتهدف إلى إشباع حاجات الإنسان ضمن إطار من القيم والأخلاق التي تحدث نوع من التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأن هذا التوازن بين الحريات والقيم والحاجات والغايات هو الذي يحقق للإنسان والمجتمع أهدافهم العليا في كافة ميادين الحياة وأن كل ذلك يحتاج إلى رادع ذاتي أو محدد ذاتي ومحدد موضوعي وهذا المحددان لا يتوافران إلا في إطار ومضمون النظام الإسلامي المتكامل والذي أثبتت أدواته المصرفية نجاحها في اجتياز الأزمة المالية الأخيرة.
5. تعزيز مؤسسات رسمية تتمثل بإدارة سلوك المستهلك من خلال التأكيد عليه بعدم الإفراط في الاستهلاك وتدريبه على وضع خطة انفاق على مستوى الفرد والعائلة لكي تكون نواة صحيحة في بناء سلوك المجتمع الاقتصادي.
6. ضرورة إعطاء السياسة المالية الدور الأكبر في السيطرة على الاختلالات الاقتصادية والتحكم بقوة بالسياسة النقدية من خلال إمساك البنك المركزي في كل دولة بقدراته بقوة وعدم إعطاء فسحة كبيرة للمصارف التجارية من خلال سياسات ائتمانية مشددة وبما يخدم عملية التوازن بين كمية أو حجم النقد والحجم الحقيقي للاقتصاد السلعي.
7. ضرورة زيادة الرقابة على الأسواق المالية وتحديث معايير وقواعد الرقابة المالية بما يتفق مع التطور المستمر للأدوات المالية ويفضل عدم الاستثمار بالمشتقات المالية التي تقوم على المقامرات والمجازفات والمخاطر والاتجاه نحو الاستثمار الإنتاجي الحقيقي للمساهمة في زيادة درجة النمو من خلال المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحويل علاقات النشاط المالي من علاقة القرض إلى علاقة المشاركة ومن علاقة الفائدة الى علاقة المرابحة.

8. ضرورة إيجاد نظام اقتصادي يبحث عن مصلحة الفرد والمجتمع ويعمل ضمن آلية تنشيط القطاعات والمجالات الاقتصادية التي تحقق ذلك أي تلبي احتياجات أفراد المجتمع الأساسية وبالذات ما هو ضروري للعيش واستمرار وجود الإنسان في الحياة حيث أن الموارد في النظام الرأسمالي تتجه نحو المجالات التي تحقق أكبر ربح ممكن وهذه المجالات قد لا تكون بالضرورة المجالات الأكثر أهمية وضرورة للمجتمع أو قد تتجه الى مجالات غير ضرورية أو كمالية أو حتى لما هو ضار منها كما هو الحال في إنتاج السجائر أو المشروبات الكحولية وغيرها لمجرد أنها تحقق ربحاً أكبر باعتباره الهدف الأساسي لتقييم الإنتاج من قبل المشروع الخاص.

وعليه وباختصار لابد أن تتحقق في استخدام الموارد ناحيتين أساسيتين وهما الكفاءة الفنية (الإنتاجية) للموارد المستخدمة والكفاءة الاقتصادية المتمثلة بتحقيق غايات وأهداف المجتمع من خلال توفير حاجاته الأساسية وهذا ما نطمح له في اقتصاد عالمي أو اقتصاد على مستوى كل دولة.

المصادر العربية والأجنبية

أولا : العربية :

1. آرنولد ، دنيال ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت 1992.

2. البيلاوي ، حازم ، الأزمة المالية العالمية ، محاولة للفهم ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 335 ، اكتوبر ، بيروت 2008.

3.الجميلي، حميد، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن 2012.

4. الجميلي، حميد ، الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الرأسمالية ،دار الوراق ، عمان، الأردن 2015.

5. الشرقاوي، عبدالحكيم مصطفى ، الأزمات المالية – العولمة المالية وإمكانات التحكم ، طنطا ، مصر 2002.

6. العساف، أحمد عارف – سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين – شركة الاسمنت الأردنية كنموذج – بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السابع.

7. القريشي، مدحت – برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل – بحث منشور على النت في 2011/10/16 – شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieeconomists.net

8. النجار،ابراهيم عبدالعزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعة ، الإسكندرية 2009.

9. جالبرت ، جون كينث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، الكويت 2001.

10. حبيب ، كاظم، العولمة من منظور مختلف ، الجزء الأول ، بغداد 2005.

11. حشاد ، نبيل ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي مقال منشور على الانترنت على الموقع الالكتروني :

www.isegs.com/frum/showthread.php?t=233525/12/2008

12.حمزة، حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2011.

13. خلف،فليح حسن، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتاب الحديث ، اربد 2009.

14. رضا ، عبدالسلام ، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية ؟ الجذور – التبعات – تصور لما ينبغي أن يكون عليه نظام مابعد الأزمة ، المكتبة العصرية ، مصر 2010.

15. رضا ، عبدالسلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، قصر،2010.

16. سويلم ،سامي ، الاقتصاد الإسلامي قادر على تخفيف كوارث الأزمة المالية العالمية ،المعرفة الإسلامية، العدد 11، القاهرة 2010.

17. طاقة ، محمد، العولمة الاقتصادية ،بغداد ،2005.

18.عجام ،ميثم صاحب ،التمويل الدولي، دار زهران ، عمان ،2010.

19.كروجمان ، بول ، ترجمة رانيا محمد عبداللطيف ، تحليل النظريات الاقتصادية ، الطبعة العربية الأولى ، القاهرة 2007.

20. مركز دراسات الوحدة العربية ، هموم اقتصادية عربية ، التنمية والعولمة ، بيروت 2001.

21.مركز دراسات الوحدة العربية ،العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2000.

22. نوردهاوس ، ساموبلسون ، علم الاقتصاد ،بيروت ،2006.

23. ياسر ، حسن صالح ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، بغداد 2006.

ثانياً: **المصادر الأجنبية:**

1.Imf , world Economic out look , globalization and inflation , April 2006 statistical appendix.
2. Sergiol .schmukler and pablo zoido – sobaton, (financial Globalization: opportunities and challenges for Developing countries), world Bank, Washington DC, 2001.
3. Nocke. Volker and Stephen yeaple , An assignment theory of foreign Direct investment, National Bureau of Economic Research (NBER), working paper 11003, Cambridge, December 2004.
4. un , world investment Report, New yourk , Geneva , 2006.